



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
تشرين الثاني / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN  
NOVEMBER / 2025

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٤

أخبار إقتصادية محلية

٢٦

أخبار مصرفية محلية

٢٧

صحافة متخصصة أجنبية



## هيكلية المصارف ... وماذا عن القطاع العام؟

لا يختلف اثنان على أنّ إعادة هيكلة القطاع المالي باتت ضرورة لا يمكن تجاوزها. فهي محور أساسي في أيّ مسار إصلاحي جدّي يعيد الانتظام إلى المالية العامة، ويُرْمَم الثقة بالنظام المصرفي، ويؤسّس لخروج تدريجي من الاقتصاد النقدي نحو اقتصاد منظم وقابل للنموّ.

لكن بما أن الأزمة نظامية الطابع، فلا يجوز أن تنحصر الهيكلة بالقطاع المصرفي وحده. وهل يمكن الاستمرار في معالجة نتائج الانهيار دون التصدي لأسبابه البنيوية؟

أليست الفجوة المالية انعكاساً مباشراً لعقود من الإنفاق العام غير المستدام، ولسياسات مالية لم تكن قابلة للاستمرار؟

من هنا، تبدو أيّ مقارنة جزئية، تُحمّل القطاع المصرفي العبء الأكبر من الأزمة غير عادلة، بينما تكتفي الدولة، وهي المسؤول الأول عن الانهيار، بمساهمة رمزية وكأنها تكرّس الحلول المؤقتة، وتغض الطرف عن إعادة هيكلة القطاع العام، وهو في صلب التوازنات المطلوبة.

ومن دون إصلاحات جذرية في هيكل الدولة، فإن أي إعادة رسمية أو هيكلة للمصارف تبقى عرضة لأن تُفرغ من مضمونها بعد بضع سنوات، لنعود ونحور في الدوامة نفسها.

إن المسار التشريعي الجاري حالياً لإعداد قانون مخصص لمعالجة الفجوة المالية خطوة مطلوبة، شرط أن تندرج ضمن إطار متكامل يحدّد بوضوح:

- المسؤوليات الفعلية لكل طرف،
- مساهمة كلّ من الدولة والمصرف المركزي،
- حقوق المودعين كمرتكز لا يمكن التفريط به.

إن تحميل جهة واحدة وزر أزمة أنتجتها السياسات العامة لن يُنتج حلًّا، بل يعمّق الشلل القائم ويؤخر الخروج من الأزمة.

لقد أظهرت كلمة رئيس جمعية المصارف خلال مؤتمر اتحاد المصارف العربية الأخير حجم التحديات التي واجهها القطاع، وحرص هذا القطاع على الانخراط الإيجابي في إعادة بناء النظام المالي، من خلال رسمة جديدة، وتعزيز الشفافية، وتطوير أدوات العمل المصرفي بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي.

لكن ذلك وحده لا يكفي. إن الإصلاح الحقيقي لا يُقاس بعدد القوانين المصرفية التي تُقرّ، بل بمدى الالتزام بتطبيق خطة وطنية شاملة تتشارك فيها السلطات العامة والقطاع الخاص على قاعدة الواقعية، والعدالة، والمسؤولية المشتركة.

فلنُعد طرح السؤال كما يجب: هل نريد فعلاً استعادة ثقة مستداهة؟ إذا كانت الإجابة نعم، فالمعادلة واضحة: لا يمكن بناء قطاع مصرفي قوي على قاعدة مالية عامة ضعيفة، ولا يمكن استعادة النمو من دون تقاطع جريء بين إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

**الأمين العام**

**الدكتور فادي خلف**



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الاقتصادي العام

أيلول 2025

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاسة

في أيلول ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٣٠٧٨ شيكاً بقيمة ٤٣٩٨

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٨٢٤١ شيكاً بقيمة ١٠٩,٤ ملايين دولار أميركي. وبمقارنة الأشهر التسعة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ٩٧٥٤ شيكاً وبمقدار ١٤٧٦٤ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٣٣٢٣٤ شيكاً وبقيمة ٤٥١,٦ مليون دولار.

### جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر التسعة الأولى من العامين

2025-2024

2025	2024	
		الشيكات بالليرة
16518	6764	- العدد
27384	12620	- القيمة (مليار ليرة)
1658	1866	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
		الشيكات بالعملات الأجنبية
47943	14709	- العدد
647,9	196,3	- القيمة (مليون دولار)
13515	13347	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٣٧ مليون دولار مقابل ٥٦ مليون دولار و١٢٨ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥١,٧% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٥٨٩٧ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٥٠١٣ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٧٢٦٨ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٦,٥% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥

## جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
79	137	272	699	- العدد (آلاف)
45537	61976	45699	25684	- القيمة (مليار ليرة)
576418	452380	168011	36744	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
9	13	83	608	- العدد (آلاف)
521	1078	2848	8003	- القيمة (مليون دولار)
57889	82923	34313	13163	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٥,٤٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,١٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٢٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٥٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٧٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٢٪)، ثمّ مصر (٦,٧٪)، فتركيا (٦,٦٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٦,١٪).

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٨٢ مليون دولار مقابل ١٨٤٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٥٥٤ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى ١٢٩٣٧ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٢,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢١,٤٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات

## جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022	
12,1+	12937	11543	11776	12773	الواردات السلعية (مليون دولار)
21,4+	10591	8725	7660	7580	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

#### حركة التصدير

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٥٢ مليون دولار، مقابل ٣٧٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٣٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٣٦٦ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٩% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت

حصتها ٣٦,٠% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٨%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٠%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٦%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٢,٥% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٢%)، ثم مصر (٤,٦%)، فالولايات المتحدة الأميركية (٤,٥%)، ثم سوريا (٤,٤%).

#### جدول رقم 4

#### الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2022-2025

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022
23,9+	2366	1910	1894	2411
19,5+	1246	1043	1083	1218

المصدر: المركز الآلي الجمركي

#### الحسابات الخارجية

- في آب ٢٠٢٥، تراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٢٣٠ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٤٧٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٣٢٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٠٥٧١ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٩٦٣٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. - في أيلول ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٣٨٢٥ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٣٧٨١ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٤٤ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ١١٥٠ مليون دولار في آب ٢٠٢٥. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة

١٣٨٩٥ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+١٢٦٨٢ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١٢١٣ مليون دولار). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ١٢٧ مليون دولار في شهر أيلول ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٨٢٦ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١١٦٨ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤.

#### قطاع البناء

- في أيلول ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٧٠٧ آلاف متر مربع (٢م)، مقابل ٦٢٧ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٥٣٧ ألف م٢ في أيلول ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٧,٢% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
5738	4894	3785	7514

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م<sup>2</sup>)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في أيلول ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٥٢٢٧ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٩٦٨٩٤ شخصاً وعدد المغادرين ٣٨٤٦٤١ شخصاً وعدد الركاب العابرين ١٥٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٥٠٥٠ طناً مقابل ١٧٩٠ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت كل من حركة القادمين بنسبة ١٤,٦٪، وحركة المغادرين بنسبة ٦,٠٪، وعدد الرحلات بنسبة ٥,٢٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,٣٪.

- في أيلول ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٥١٢,٤ مليار ليرة مقابل ٢٢٥٦,٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١٠٢٧,١ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٢٥,٦٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٥٦ ألف طن في آب ٢٠٢٥ مقابل ٢٧٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٥٩ ألف طن في آب ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٢٥,٨٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر التسعة الأولى من العام 2025-2024

التغير، %	2025	2024	
5,2+	41800	39748	حركة الطائرات (عدد)
45,6		41,6	منها: حصة الميدل ايست، %
14,6+	2767561	2414545	حركة القادمين (عدد)
43,9		39,1	منها: حصة الميدل ايست، %
6,0+	2635699	2486377	حركة المغادرين (عدد)
45,3		41,2	منها: حصة الميدل ايست، %
63,2-	1263	3429	حركة العابرين (عدد)
1,3+	49863	49211	حركة شحن البضائع (طن)
26,7		25,4	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في أيلول ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٨ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٠٢٤١ طناً والمشحونة ٩٠٣٢٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٧٦٨١ مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٤,٧٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ١٩,٤٪، في حين تراجع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٠,٧٪، وعدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٨,٠٪.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٦٠٪ قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٥,٠٦٪ قياساً على أيلول ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

### بورصة بيروت

في أيلول ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢١٣١١٠٨ أسهم بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٩,٠ مليون دولار مقابل تداول ٢٧٨٤٣١٨ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٢٢,٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٧٨٢٦٥٨ سهماً متداولاً بقيمة ٤٣,٦ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٩٢٧ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقابل ١٩٦٤٠ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢١٣٤٦ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤). وفي أيلول ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٦٥,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة ١٨,٢٪ والقطاع الصناعي بنسبة ١٦,٢٪.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر التسعة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٨,٣ ملايين سهم إلى ١٤,٢ مليوناً.

- انخفاض قيمة التداول من ٣٩٤,٣ مليون دولار إلى ٢٢١,٤ مليوناً.

## الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

### تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
22.5	533	سويسرا	11.7	1516	الصين
16.1	382	الإمارات العربية المتحدة	8.2	1059	اليونان
4.6	109	مصر	6.7	868	مصر
4.5	107	الولايات المتحدة الأميركية	6.6	848	تركيا
4.4	103	سورية	6.1	790	الإمارات العربية المتحدة
4.1	96	العراق	6.1	788	سويسرا
3.1	74	تركيا	5.7	740	إيطاليا
2.5	58	الأردن	5.2	676	المملكة العربية السعودية
2.2	51	اليونان	3.8	490	الولايات المتحدة الأميركية
2.0	48	قبرص	3.4	442	ألمانيا
1.8	43	قطر	2.4	307	البرازيل
1.7	41	ساحل العاج	2.3	295	فرنسا
1.6	38	إيطاليا	2.1	277	الاتحاد الروسي
1.4	32	كونغو	2.0	259	الهند
1.4	32	البرازيل	1.7	215	اسبانيا
1.3	30	جمهورية كوريا	1.6	211	المملكة المتحدة
24.9	589	دول أخرى	24.4	3156	دول أخرى
100.0	2366	مجموع الصادرات السلعية	100.0	12937	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

## تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي (مليون دولار)

الشهر/العام	2020	2021	2022	2023	2024			2025		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(308.5)	197.5	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3
شباط	(347.4)	(340.6)	(601.8)	2099.7	161.3	(71.8)	89.6	753.1	166.0	919.1
آذار	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1605.4	24.5	1629.9	2150.0	90.9	2240.9
نيسان	(240.6)	(546.0)	(229.4)	62.3	1096.7	64.0	1160.7	2207.8	266.3	2474.2
أيار	(887.7)	(180.7)	(402.3)	(5.6)	461.7	9.2	471.0	217.8	83.0	300.8
حزيران	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(70.4)	(465.6)	(536.0)	102.1	250.1	352.2
تموز	(3046.4)	38.7	(207.7)	(217.2)	1162.6	(31.1)	1131.5	339.4	85.4	424.8
آب	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	145.1	1216.7	54.4	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5
أيلول	(2107.7)	784.6	48.5	470.2	1332.7	25.5	1358.2	3781.0	43.8	3824.8
تشرين الأول	(380.0)	(154.4)	192.8	(81.2)	725.1	1023.7	1748.8			
تشرين الثاني	(214.4)	159.9	(354.4)	185.6	(1167.0)	182.6	(984.4)			
كانون الأول	(348.1)	(384.4)	17.1	591.3	(502.5)	(287.0)	(789.5)			
المجموع العام	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	5714.0	725.9	6439.9	12681.6	1213.1	13894.7

المصدر : مصرف لبنان

\* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.  
\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.  
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

## مساحات البناء (م²) أيلول 2024 - أيلول 2025

المحافظات	أيلول 24	النسبة (%)	أيلول 25	النسبة (%)
بيروت	19657	3.66	48804	6.91
جبل لبنان	170703	31.78	247930	35.12
البقاع	67013	12.48	58846	8.34
الشمال (1)	3629	0.68	2368	0.34
الشمال (2)	155976	29.04	159266	22.56
الجنوب	86911	16.18	121003	17.14
النبطية	33275	6.19	67748	9.60
المجموع	537164	100.00	705965	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
أيلول 2024 - أيلول 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
أيلول 24	1977	1982	3959	210113	275306	485419	280	485699	3066	1593	4659
أيلول 25	2615	2612	5227	296894	384641	681535	158	681693	5050	1790	6840
التغير %	32.3	31.8	32.0	41.3	39.7	40.4	-43.6	40.4	64.7	12.4	46.8

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
أيلول 2024 - أيلول 2025

	أيلول 2024	أيلول 2025	التغير %
عدد البواخر	113	118	4.4
البضائع المفرغة (طن)	357473	470241	31.5
البضائع المشحونة (طن)	89168	90327	1.3
المستوعبات المفرغة	13309	17681	32.8
عدد السيارات المستوردة	4029	6060	50.4

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

**ثانياً - التطوّرات في المالية العامة والدين العام**  
نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

### المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٥٤٥٧٧ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و ٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. ويُعزى الانخفاض في الشهر التاسع من العام الحالي بشكل أساسي إلى استحقاق سندات من فئة ١٢ سنة بقيمة ١٨٣٣ مليار ليرة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٤٧٣٤ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥. يُذكر أنه تمّ التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، في حين تستحقّ سندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**  
في أيلول ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٢٤٣١ مليار

### جدول رقم 7 توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,60	5,64	52,18	20,20	12,73	6,05	0,60	آب 2025
100,00	2,70	2,37	54,32	20,94	12,75	6,30	0,62	أيلول 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية أيلول ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٥٤,٣٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢٠,٩٪) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ١٢,٧٪).

### الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

#### توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

#### الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)	ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

الخاص بالليرة إلى ١٠٣٤٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٨٦٣٢ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



## ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية • الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودايع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٢٢١١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٨٠٧٢٨ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

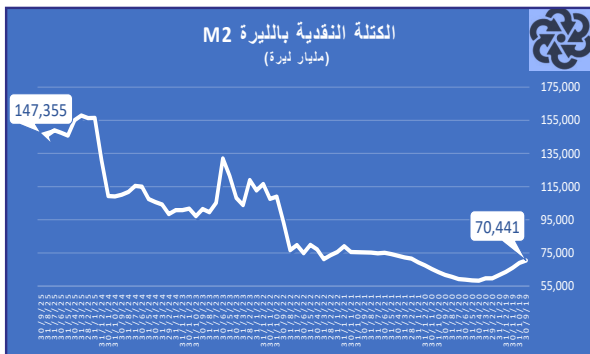
كما ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع



## • الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، قليلاً إلى ٦٥٣٩٠ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٦٥٧٣٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

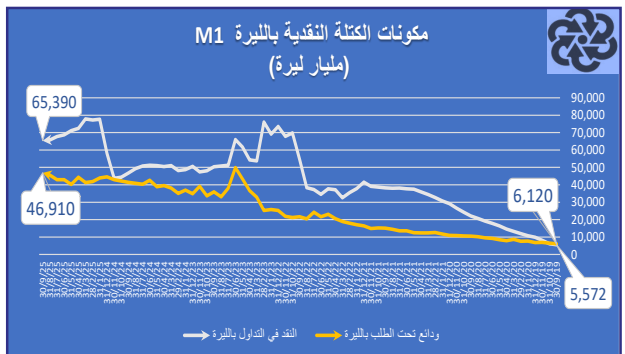
في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٧٣٥٥ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ١٤٦١٣٥ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



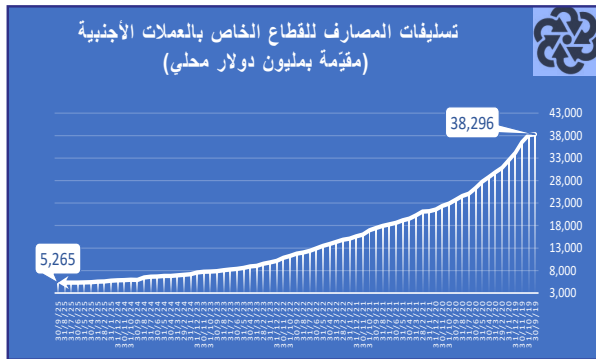
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد ارتفعت إلى ١٢,٦٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ١٠,٧٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

## • وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات

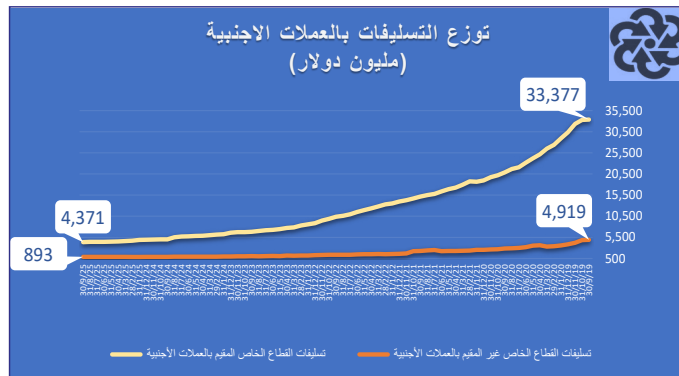
الخزينة بالليرة إلى ٧٩٠٥ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٨٤٢٠ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وهي تُسجل منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



من جهتها، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية حوالي ٥,٢٦ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٥,٣١ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزعت بين حوالي ٤,٣٧ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

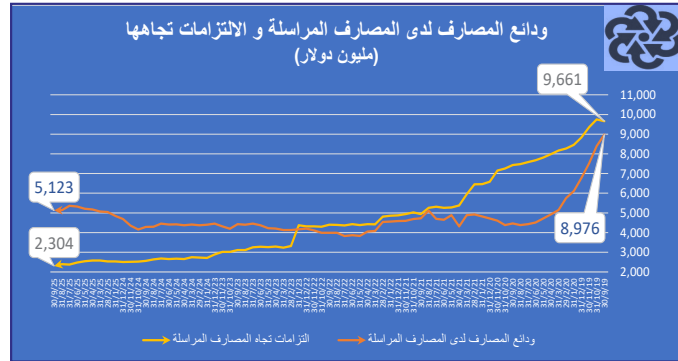


• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**  
بقيت وودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف شبه مستقرّة بحيث بلغت حوالي ٨٧,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٤ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ (٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، مع العلم أنّها تتضمّن ودائع ال-Fresh.



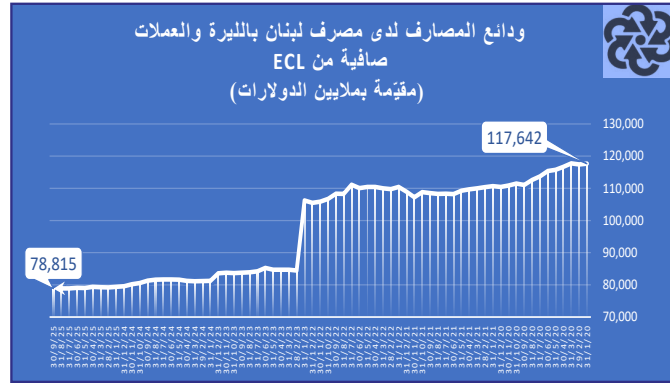
سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).  
• استقرّت وودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على حوالي ٥,١ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، كما بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة شبه مستقرّة بحيث بلغت ٢,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٢,٤ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بقيت شبه مستقرّة بحيث بلغت ٦,٠٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٦,١٪ في نهاية آب ٢٠٢٥.  
• بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤنات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي



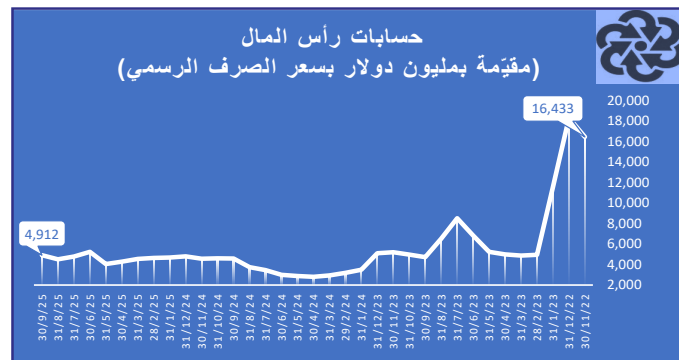
دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٧٨,٩ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• بقيت ودائع المصارف التجارية باليرة والعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) شبه مستقرة حيث بلغت ٧٨,٨ مليار



نهاية آب ٢٠٢٥ (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

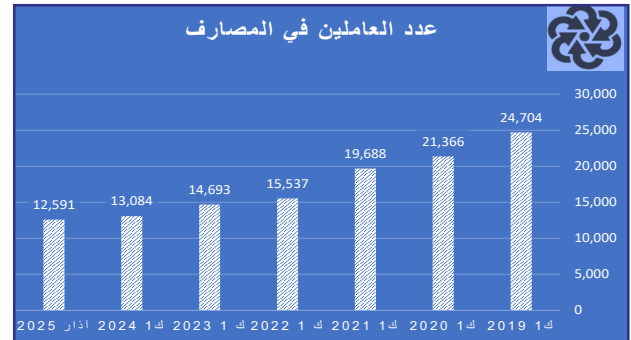
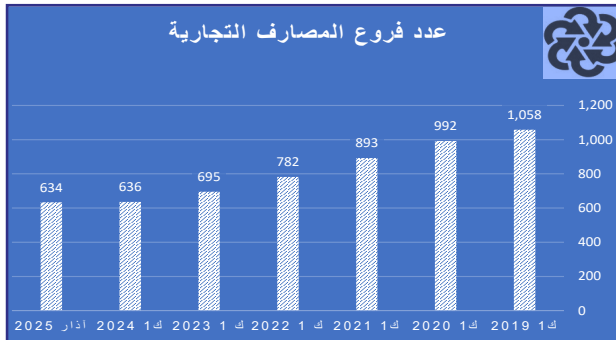
• ارتفعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٩ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٤,٥ مليارات دولار في



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• استقرت القيم الثابتة المادية على حوالي ١,٥ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪، وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في أيلول ٢٠٢٥، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,١٦٪ مقابل ٣,٢١٪ في الشهر الذي سبق (٩,٩٣٪ في أيلول ٢٠٢٤)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ١٠,٠٧٪ في أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٩,٣٩٪ في آب ٢٠٢٥ (٣,٩٩٪ في أيلول ٢٠٢٤). على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٦٠٪ بالحدّ الأقصى في أيلول ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٢٩,٧٧٪ مقابل ٨٣,٢١٪ في الشهر الذي سبق و٩٢,٦٦٪ في أيلول ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

#### معدلات الفوائد

##### معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول ٢٠٢٥، انخفضت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٧٢٪ مقابل ٦,٧٩٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). يعود ذلك بشكل رئيسي إلى استحقاق سندات من فئة ١٢ سنة بقيمة ١٨٣٣ مليار ليرة بفائدة ٨,٧٤٪. وبقي متوسط عمر المحفظة شبه مستقرّ إذ بلغ ٨٧٣ يوماً (أو ٢,٤٠ سنة) في نهاية أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٨٧٠ يوماً (٢,٣٩ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق (٩٣٢ يوماً أو ٢,٥٦ سنة في نهاية العام ٢٠٢٤). تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاقات في شهر أيلول ٢٠٢٥ بلغت ٢١٤٦ مليار ليرة، لم يقابلها اكتتابات وذلك منذ مطلع العام ٢٠٢٤ بموجب طلب من وزارة المال.

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

#### جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

أيلول 2025	آب 2025	أيلول 2024
3,16	3,21	0,93
10,07	9,39	3,99
29,77	83,21	92,66

متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة

متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة

المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

على التسليفات بالدولار إلى ٥,٩٧٪ في أيلول ٢٠٢٥ مقابل ٥,١٩٪ في الشهر الذي سبق و١,٤٨٪ في أيلول ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

**الفوائد المصرفية على الدولار**  
في أيلول ٢٠٢٥، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٧٪ مقابل ٠,٥٪ في الشهر الذي سبق و٠,٢٪ في أيلول ٢٠٢٤، وارتفع متوسط الفائدة

#### جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2025	آب 2025	أيلول 2024	
0,07	0,05	0,02	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
5,97	5,19	1,48	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

٤٧,٠ مليار دولار مقابل ٤٣,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٥,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
في نهاية أيلول ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية

#### جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

أيلول 2025	آب 2025	كانون الأول 2024	أيلول 2024	
35171	31473	24102	24462	الذهب
9740	10964	10089	10654	العملات الأجنبية
2137	830	168	168	الأوراق المالية الأجنبية
47048	43267	34359	35284	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدّرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة



الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّنة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول 24	ك 1 24	آب 25	أيلول 25
<b>الموجودات</b>				
<b>الموفورات</b>	7281949	7129571	7065623	7062634
- أوراق نقدية	6454	7180	6826	8681
- ودائع لدى مصرف لبنان	7275495	7122391	7058797	7053954
<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>	459344	454119	404373	401432
- بالليرات اللبنانية	11113	11433	8490	10205
- بالعملات الأجنبية	448231	442686	395883	391226
<b>ديون على القطاع العام</b>	210181	208357	205407	210107
منها: سندات باليرة	10042	8778	8420	7905
سندات بالعملات	198261	197756	195796	201165
ديون مختلفة	1879	1823	1191	1037
<b>موجودات خارجية</b>	835636	848956	965803	970902
- قروض على غير المقيمين	81009	77989	79793	80095
- قروض على مصارف غير مقيمة	383876	420027	459963	458481
- موجودات خارجية أخرى	231937	222810	236983	239082
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	74651	56073	71811	72984
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	64164	72057	117254	120261
<b>القيم الثابتة</b>	208221	222551	260585	264788
<b>محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية</b>	275452	352724	244282	266622
<b>موجودات غير مصنفة</b>	26552	15326	15334	14741
<b>المجموع</b>	9297336	9231604	9161407	9191226
<b>المطلوبات</b>				
<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>	6127959	6062160	5993714	5975544
- ودائع باليرة	57670	65177	76686	78221
- ودائع بالعملات الأجنبية	6070289	5996983	5917028	5897323
<b>ودائع القطاع العام</b>	62164	51576	64264	68482
<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>	1886114	1871676	1913521	1923778
- بالليرات اللبنانية	2766	2718	4042	3990
- بالعملات الأجنبية	1883348	1868959	1909479	1919788
<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>	229471	224295	214706	206245
<b>سندات دين</b>	46520	46234	30747	31039
<b>أموال الخاصة</b>	409418	428536	404259	439618
- أموال خاصة أساسية	377226	394917	372092	407392
- أموال خاصة مساندة	32192	33619	32168	32226
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	535690	547127	540196	546519
<b>المجموع</b>	9297336	9231604	9161407	9191226

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول 24	ك 1 24	آب 25	أيلول 25
<b>الموجودات</b>				
<b>الموجودات الخارجية :</b>	<b>3142941</b>	<b>3060111</b>	<b>3798088</b>	<b>4019570</b>
- ذهب	2189372	2157141	2816833	3147802
( مقيم بملايين د.أ )	(24462)	(24102)	(31473)	(35171)
- عملات أجنبية*	953568	902970	981255	871768
( مقيمة بملايين د.أ )	(10654)	(10089)	(10964)	(9740)
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>279</b>	<b>264</b>	<b>372</b>	<b>360</b>
<b>سلفات للمصارف التجارية</b>	<b>37790</b>	<b>38575</b>	<b>38819</b>	<b>38302</b>
<b>سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية</b>	<b>1096</b>	<b>1065</b>	<b>972</b>	<b>962</b>
<b>سلفات للقطاع العام</b>	<b>1486858</b>	<b>1486943</b>	<b>1486830</b>	<b>1486858</b>
<b>فروقات القطع</b>	<b>3066089</b>	<b>3020901</b>	<b>2302383</b>	<b>1971297</b>
<b>محفظة الأوراق المالية</b>	<b>565611</b>	<b>560023</b>	<b>614315</b>	<b>729835</b>
<b>القيم الثابتة</b>	<b>560</b>	<b>540</b>	<b>850</b>	<b>851</b>
<b>عمليات السوق المفتوحة المؤجلة</b>	<b>164786</b>	<b>136633</b>	<b>178719</b>	<b>183202</b>
<b>أصول من عمليات تبادل ادوات مالية</b>	<b>19043</b>	<b>13674</b>	<b>25231</b>	<b>29329</b>
<b>موجودات غير مصنفة</b>	<b>8485053</b>	<b>8318729</b>	<b>8446580</b>	<b>8460565</b>
<b>المجموع</b>	<b>8485053</b>	<b>8318729</b>	<b>8446580</b>	<b>8460565</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>النقد المتداول خارج مصرف لبنان</b>	<b>53463</b>	<b>65564</b>	<b>72863</b>	<b>74557</b>
<b>ودائع المصارف التجارية</b>	<b>7543498</b>	<b>7415818</b>	<b>7339562</b>	<b>7329961</b>
<b>ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية</b>	<b>72160</b>	<b>65533</b>	<b>64068</b>	<b>63465</b>
<b>ودائع القطاع الخاص</b>	<b>4819</b>	<b>4787</b>	<b>4286</b>	<b>4402</b>
<b>التزامات تجاه القطاع العام</b>	<b>534792</b>	<b>533827</b>	<b>703085</b>	<b>719552</b>
<b>التزامات خارجية</b>	<b>162664</b>	<b>164400</b>	<b>165039</b>	<b>165072</b>
( مقيمة بملايين د.أ )	(1817)	(1837)	(1844)	(1844)
<b>الأموال الخاصة</b>	<b>64347</b>	<b>62219</b>	<b>62420</b>	<b>62420</b>
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	<b>49310</b>	<b>6580</b>	<b>35255</b>	<b>41136</b>
<b>المجموع</b>	<b>8485053</b>	<b>8318729</b>	<b>8446580</b>	<b>8460565</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول 24	ك 24	آب 25	أيلول 25
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>88177</b>	<b>102718</b>	<b>111292</b>	<b>112301</b>
- النقد في التداول	46764	58077	65735	65390
- ودائع تحت الطلب بالليرة	41413	44641	45557	46910
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>6133407</b>	<b>6062923</b>	<b>5986726</b>	<b>5965445</b>
- ودائع أخرى بالليرة	21882	28268	34843	35054
- ودائع بالعملات الأجنبية	6111525	6034655	5951883	5930390
<b>سندات دين</b>	<b>33095</b>	<b>32809</b>	<b>30747</b>	<b>31039</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	110059	130986	146135	147355
- بالليرات والعملات M3	6254679	6198450	6128765	6108784
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6267825	6208708	6133932	6113900
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>1627053</b>	<b>1626243</b>	<b>2525905</b>	<b>2868035</b>
- الموجودات بالذهب	2189372	2157141	2816833	3147802
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(562320)	(530898)	(290928)	(279766)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>4604559</b>	<b>4594527</b>	<b>3686319</b>	<b>3337961</b>
- ديون صافية على القطاع العام	1538470	1573625	1383936	1366664
- فروقات القطع	3066089	3020901	2302383	1971297
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>577194</b>	<b>542272</b>	<b>492036</b>	<b>490262</b>
- بالليرات اللبنانية	12038	13834	9352	11026
- بالعملات الأجنبية	565156	528438	482684	479235
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>(554127)</b>	<b>(564592)</b>	<b>(575495)</b>	<b>(587474)</b>
<b>المجموع</b>	<b>6254679</b>	<b>6198450</b>	<b>6128765</b>	<b>6108784</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
أيلول 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	111124.91	113751.91	112398.69	112197.57
الجنيه الاسترليني	119598.85	122167.50	120898.73	120314.85
الين الياباني	597.74	611.84	605.32	604.69
الدولار الكندي	64185.31	65157.25	64717.48	64309.84
الدولار الاسترالي	58255.55	59714.40	59058.92	59150.55
اليورو	104079.55	105976.95	105064.05	105126.70

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أب 25				أيلول 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار
الجنيه الاسترليني	1.33	1.36	1.35	1.35	1.34	1.36	1.35	1.34
الين الياباني	146.93	148.37	147.50	147.05	146.48	149.78	147.90	148.01
الفرنك السويسري	0.80	0.81	0.81	0.80	0.79	0.81	0.80	0.80
اليورو	1.14	1.17	1.16	1.17	1.16	1.18	1.17	1.17
أونصة الذهب	3315.68	3448.19	3367.78	3448.19	3476.28	3858.53	3667.58	3858.53

المصدر : Bloomberg.com



توازن دقيق بين حاجات اليوم ومسؤوليات الغد - بين الإستجابة الفورية للضغوط الإجتماعية، والحفاظ على الإستقرار المالي وضمان استدامة الدين العام. ومن هنا، تبرز أهمية تحسين استهداف الإنفاق الإجتماعي، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، والإستثمار في رأس المال البشري، بوصفها ركائز أساسية لبناء اقتصادات أكثر صموداً وعدالة ونمواً. وهذا التحدي ليس تقنياً فحسب، بل هو مسؤولية أخلاقية ووطنية عابرة للأجيال، لأننا نصوغ اليوم ملامح مستقبل أبنائنا، وفي لغة المالية العامة، تختصر هذه المسؤولية بمفهوم واحد هو الاستدامة». وقال الوزير جابر: «ان الموازنة اللبنانية لسنة ٢٠٢٦ نصفها للإنفاق الإجتماعي، الجزء الإستثماري لا يتعدى ١١٪ ولكن نعوض عنه بقروض طويلة الأجل من البنك الدولي في مجالات الكهرباء والمياه وخدمات أخرى».

#### معرض الصناعات اللبنانية

شدد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون على أهمية الصناعة اللبنانية، مؤكداً تقديره للصناعاتيين اللبنانيين ودورهم في صمود الإقتصاد الوطني، معتبراً أن «الفرصة المتاحة لإنقاذ لبنان واستعادة نهضته وازدهاره باتت أكبر من أي وقت مضى».

نظمت جمعية الصناعيين اللبنانيين بالشراكة مع وزارة الصناعة وبالتعاون مع شركتي Promofair و Hospitality Services، معرض الصناعات اللبنانية على مساحة عشرة آلاف متر مربع، ويضم ١٩٠ عارضاً.

رعى رئيس الجمهورية جوزاف عون افتتاح المعرض ولفته الى إدراكه العميق لصعوبات ومشاكل القطاع الصناعي، داعياً إلى «طرحها ووضع تصورات عملية دقيقة ومبرمجة لمعالجتها تدريجياً وإيجاد الحلول المنطقية والممكنة لها». في كلمته، عبّر رئيس الجمعية سليم الزعني مؤكداً أن «الصناعة الوطنية تشكل ركناً أساسياً في مشروع الدولة المنشودة، وعنصراً حاسماً في عملية النهوض الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإجتماعي». وأشار إلى أن «الصناعات اللبنانية باتت تغطي معظم القطاعات وتنافس في الأسواق العالمية بفضل جودتها العالية»، مؤكداً أن «القطاع الصناعي هو التجسيد الأصدق لهوية لبنان ولإبداع اللبنانيين».

#### ارتفاع مؤشر التوظيف في لبنان بأسرع معدل منذ ١٢ عاماً

في تشرين الأول ٢٠٢٥، سجل مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI قراءة أعلى من المستوى المحايد علماً أنه انخفض من ٥١,٥ نقطة في أيلول ٢٠٢٥ إلى ٥٠,٦ نقطة. يُعزى التحسّن في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني في تشرين الأول ٢٠٢٥ إلى ارتفاع مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة، ولكن معدل نمو هذين المؤشرين كان أدنى مقارنةً بشهر أيلول ٢٠٢٥.

كما ارتفع مؤشر التوظيف للمرة الأولى منذ شباط ٢٠٢٥ وبمعدل كان الأسرع في أكثر من ١٢ سنة.

ترتبط هذه النتائج الإيجابية بنمو الطلبات الجديدة على الصعيد المحلي لأن الصادرات ظلت في حالة ركود. بالإضافة إلى ذلك، قدمت شركات القطاع الخاص اللبناني توقعات أكثر تشاؤمية بخصوص النشاط التجاري للإثنين عشر شهراً المقبلة مقارنة بشهر أيلول ٢٠٢٥ بسبب تصاعد حالة عدم اليقين السياسي وزيادة احتمالية تصاعد الحرب على الحدود الجنوبية».

#### المؤتمر العربي للمالية العامة والموازنة في «الإسكوا»

أقيم في مقر «الإسكوا» في بيروت، المنتدى العربي للمالية العامة والموازنة بعنوان «تعزيز الإنفاق على القطاع الإجتماعي والاستدامة المالية»، الذي نظّمته «الإسكوا» بالشراكة مع منظمة «اليونيسف» للطفولة، تحت رعاية وزير المالية اللبناني ياسين جابر وحضور عدد من وزراء المالية والشؤون الإجتماعية والتخطيط والإقتصاد في دول المنطقة وأفريقيا، وممثلين عن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والوفود المشاركة.

ورأى الوزير جابر في كلمته ان التحدي المشترك في هذا المنتدى هو كيفية تعزيز مصداقية وفعالية السياسات المالية، بوصفها ركيزة الثقة في العمل العام، لقد أثبتت التجارب أن التنمية لا تبنى إلا على إدارة رشيدة للمال العام، وأن الموازنة ليست مجرد أداة محاسبية لتوزيع الإعتمادات أو ضبط النفقات، بل هي مرآة لأولويات المجتمع وتجسيد لتطلعاته. وقال: «المطلوب هو تحقيق

إلى ١٦٨ بلداً حول العالم بقيمة تفوق مليارين ونصف مليار دولار سنوياً». وأطلق الخوري الإستراتيجية الوطنية للصناعة، محدداً خمس أولويات أبرزها:

- بناء بيئة تنافسية فعالة عبر أنظمة شفافة وتمويل متاح.
- ترسيخ علامة «صنع في لبنان» كختم تميّز عالمي.
- تطوير مساحات صناعية متكاملة في المناطق.
- تمكين الكفاءات ورواد الأعمال.
- دعم الصناعات المستدامة ذات القيمة المضافة.

ودعا الزعني إلى «تبني الإستراتيجية الوطنية للصناعة التي أعدها وزير الصناعة بالشراكة مع الجمعية»، معتبراً أن «الصناعة اللبنانية أثبتت خلال الأزمات الأخيرة أنها ركيزة أساسية للإقتصاد وصمام أمان للمجتمع».

أما وزير الصناعة جو عيسى الخوري فأعلن في مستهل كلمته أن «مجلس الوزراء قرّر تخصيص أول خميس من تشرين الثاني من كل عام يوماً للصناعة اللبنانية»، مؤكداً أن «الصناعة في لبنان هي عمود الإقتصاد الفقري، وتضم أكثر من ٧٠٠٠ مؤسسة و٢٥٠ ألف عامل، وتصدر منتجاتها



سبل دمج التكنولوجيا المصرفية في المشهد الصناعي والإنتاجي والزراعي في لبنان. ناقش خبراء خلال المؤتمر رقمته العمليات اليومية في مختلف المجالات في طرابلس مع التركيز على الحلول المصرفية والرقمية المتكاملة، حيث شاركوا تجاربهم وآرائهم حول تحديات وفرص التحوّل الرقمي في هذا القطاع الحيوي. تناولت النقاشات دور بنك بيروت في تسهيل العمليات المالية اليومية للتجار وأصحاب المصانع والمزارعين وتوفير بنية تحتية متكاملة تسهّل عملية تسير المدفوعات والتحصيل الآلي، وتفعيل التجارة الإلكترونية، وخدمات إدارة السيولة المتكاملة.

#### إطلاق مبادرة طلابية ريادية بين بنك بيروت وجامعة الروح القدس بالشرافة مع Visa و ISIC

ادخل بنك بيروت، المعروف بدوره الريادي في تقديم الابتكارات المصرفية، بطاقة ISIC العالمية إلى لبنان. بالتعاون مع جامعة الروح القدس USEK وشركة Visa، الرائدة عالمياً في مجال تكنولوجيا المدفوعات، ساهم البنك في ترسيخ حضور هذه البطاقة وجعلها متاحة لطلاب الجامعات، مانحاً إياهم امتيازات محلية ودولية تواكب طموحاتهم.

تشمل محاور المبادرة حلولاً مالية مخصصة للطلاب، إصدار بطاقات مصرفية رقمية حديثة ترتبط مباشرة بإحتياجات الطلاب الجامعية واليومية وتأمين امتيازات عالمية عبر شراكة ISIC و Visa حيث يحصل الطلاب على مزايا وخدمات خاصة في لبنان وأكثر من ١١٤ دولة حول العالم.

#### خدمة BLOM Tap to Phone من لبنان والمهجر

أطلق بنك لبنان والمهجر، بالتعاون مع شركة Visa، خدمة "BLOM Tap to Phone"، وهي أول خدمة دفع عبر الهاتف الذكي في لبنان. تؤمّن هذه الخدمة طريقة سريعة وسهلة لقبول الدفعات من بطاقات Visa و Mastercard عبر الهواتف الذكية، مما يُغني عن الحاجة لتكوين جهاز دفع إلكتروني POS. توفّر خدمة BLOM Tap to Phone وسيلة أسرع وأكثر مرونة وأقل كلفة لقبول الدفعات في أي وقت ومن أي مكان. ويمثّل هذا الإطلاق خطوة رائدة تتيح لأصحاب الأعمال الصغيرة، الأطباء، شركات التوصيل، وشركات سيارات الأجرة وغيرهم، قبول الدفعات بطريقة آمنة ومرنة مباشرة عبر هواتفهم الذكية التي تعمل بنظام Android ومزودة بتقنية NFC للدفع عن بعد.

كما تتماشى خدمة BLOM Tap to Phone مع إلزام بنك لبنان والمهجر بالاستدامة والمحافظة على البيئة، إذ يتم إرسال إيصال الدفع إلكترونياً إلى حامل البطاقة عبر البريد الإلكتروني، مما يغني عن الحاجة لطباعة الإيصالات الورقية.

#### «بنك بيروت» يستضيف مؤتمر التكنولوجيا المصرفية في الشمال

عقد بنك بيروت مؤتمراً مخصصاً لقطاعات التجارة، والصناعة والزراعة، ضمّ مجموعة كبيرة من مدراء وممثلين عن أبرز شركات التصنيع، والتوزيع، والتجزئة، والتجارة، والزراعة والتكنولوجيا المالية. أقيم اللقاء بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وتمّ مناقشة



## اختبارات الضغط يمكن أن تساعد في تحديد رأس المال الذي تحتاجه المصارف المركزية

الرغم من أن هذه الخسائر ليست مقياساً جيداً للقيمة الاجتماعية لإجراءات المصارف المركزية، التي قلّصت فترات الركود وعززت الاستقرار المالي، إلا أنها تؤكد الحاجة إلى إدارة أفضل لمخاطر ميزانيتها العمومية.

ولا توضح دراسة الأنظمة الأساسية للمصارف المركزية كيفية التصرف. فالكثير منها يُحدد رأسماله المصرّح به بمبلغ ثابت، والذي يفقد أهميته بمرور الوقت بسبب التضخم، وقليل من المؤسسات تعدّل رأسمالها - بناءً على التضخم أو الناتج المحلي - للحفاظ على أهميته.

لسوء الحظ، فإنّ القوانين الحالية حول توزيع أرباح المصارف المركزية هي ميكانيكية. ففي بعض الحالات، تحدد القوانين بدقة مقدار الأرباح التي يجب الاحتفاظ بها أو توزيعها، ممّا قد يؤدي إلى زيادة أو نقص في رأس المال. وفي أفضل الأحوال، تُلزم هذه القوانين المصارف المركزية الاحتفاظ بالأرباح حتى الوصول إلى حد أدنى من رأس المال. لكن الأهداف القانونية تتفاوت كثيراً - من ٨٪ إلى ٢٠٪ من القاعدة النقدية Base money - دون تفسير واضح لهذه النسب. وفي المقابل، تفتقر بعض المصارف المركزية إلى قواعد محددة بشأن رأس المال، تاركة لمجالسها المركزية تحديد كيفية التعامل مع المخاطر. ومع ذلك، تُعتبر المصارف المركزية مترددة عادةً في شرح نهجها للجمهور.

هناك حلّ أفضل، يكمن في التأكد من أنّ هوامش رأس المال تتوافق أكثر مع ملاءة المصرف المركزي أي قدرته على تنفيذ مهامه في ظلّ مخاطر أكبر على الميزانية العمومية. وهذا يتطلب أخذ عدّة عوامل في الاعتبار، مثل أهداف المؤسسة وأنشطتها.

ولكن في بعض الأحيان، قد تُساهم الأساليب المتبعة للإشراف على المصارف الخاصة في تسليط الضوء على النقاش الدائر حول المصارف المركزية. على وجه التحديد، يمكن لاختبارات الضغط أن تساعد المصرف المركزي على

تفخر المصارف المركزية باعتمادها على البيانات وتوافق الآراء. لكن من المثير للدهشة أنّ إجماع صانعي السياسات على مسألة جوهرية لا يزال محدوداً. ما هو حجم رأس المال الذي ينبغي أن تحتفظ به هذه المؤسسات؟

على عكس المصارف التجارية، لا تملك المصارف المركزية متطلبات رأسمالية دنيا موحدة. لا يمكنها الإفلاس، لأنها قادرة دائماً على إصدار عملتها الخاصة لتغطية التزاماتها الاسمية. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ضعف رأس المال إلى تقويض مصداقية المؤسسة، وقد يزيد من مخاطر استقلاليتها. لذلك، تهتمّ المصارف المركزية بالحفاظ على احتياطات كافية من رأس المال، لكن هناك تنوع في وجهات النظر حول كيفية تحقيق ذلك.

لهذا السبب، يقترح الباحثون نهجاً جديداً لاختبار الضغوط على المصارف المركزية لمساعدتها على الحفاظ على مركز مالي سليم.

لم تحظ مخاطر الميزانية العمومية باهتمام يُذكر على مدار معظم تاريخ المصارف المركزية. قبل الأزمة المالية العالمية، كانت ميزانياتها العمومية عادة صغيرة وكانت تحقق أرباحاً في أغلب الأحيان. ويعكس هذا أن العملة، وهي التزامها الرئيسي، لا تدفع فوائد عليها، وأنه يمكنها استثمار العائدات التي تحصل عليها من إصدار العملة في سندات حكومية تدّر فائدة. وكانت غالبية الأرباح تُوزع كأصبة أرباح على الحكومات.

لكنّ هذه المسألة التي قد تبدو غامضة، لها أهمية عملية أكثر اليوم، بعد أن تحمّلت المصارف المركزية مخاطر أكبر في ميزانياتها العمومية، بما في ذلك استخدام عمليات شراء الأصول على نطاق واسع لتحفيز التعافي بشكل أسرع من الأزمة المالية العالمية والجائحة.

أدت هذه المخاطر الإضافية إلى خسائر كبيرة، حيث اشترت المصارف المركزية سندات طويلة الأجل بعوائد منخفضة واضطرت لاحقاً لرفع أسعار الفائدة بشكل حاد. وعلى

Based Approach جذابة، خصوصاً إذا رأت أن ضعف رأس المال قد يُقيد استقلاليتها. بينما قد ترى مصارف أخرى أن المخاطر على مصداقيتها أو استقلاليتها منخفضة، وتُفضل الإبقاء على السياسة الحالية لتوزيع رأس المال. لقد نشر صندوق النقد الدولي مُذكرة إرشادية حول اختبارات تحمّل المصارف المركزية للضغوط، ويوفّر الصندوق أيضاً المساعدة التقنية للدول الأعضاء في هذا الخصوص. ولا شك أن لهذه المؤسسات الفريدة مهمة عامة محدّدة تُميّزها عن الشركات التجارية. ولكن في بعض الأحيان، قد تساهم أساليب الرقابة المتبعة للإشراف على المصارف الخاصة في تسليط الضوء على النقاش الدائر حول المصارف المركزية.

المراجع: مدونة صندوق النقد الدولي - أيلول ٢٠٢٥

قياس مستوى رأس المال الذي يمكنه من استيعاب صدمات كبيرة ولكنها محتملة، دون خفض رأس المال إلى مستويات منخفضة جداً قد تُضعف مصداقيته واستقلالته. ولتحقيق هذه الغاية، طوّر خبراء صندوق النقد الدولي نموذجاً كمياً، بناءً على أبحاث أجريت في العام ٢٠١٥، تسمح بتقييم كيفية تطوّر رأس المال في إطار يأخذ في الاعتبار مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف. كما تأخذ اختبارات الضغط بعين الاعتبار معدّل التضخّم وغيره من الديناميكيات الاقتصادية العامة، وكيفية تأثيرها على رأس المال.

يساعد هذا النهج أيضاً على تحديد متى تكون زيادة رأس المال عبر الاحتفاظ بالأرباح مُبرّرة، أو متى وكيف تُوزّع الأرباح مع حماية مستويات رأس المال. قد تجد بعض المصارف المركزية هذه المقاربة المبنية على المخاطر Risk



## الضريبة على الثروة

١٩٩٠، لكن هذا النهج لم يُعدّ يحظى بالقبول مع مرور الوقت. فألغت النمسا ضريبة الثروة في العام ١٩٩٤، وألمانيا في العام ١٩٩٧، والسويد في العام ٢٠٠٧. حتى أن فرنسا حذت حذوها في العام ٢٠١٨. لا تزال ثلاث دول غنية فقط - الزوج وإسبانيا وسويسرا - تفرض ضريبة على صافي الثروة.

فقد تخلى السياسيون عن هذه الضرائب لأنها لم تكن فعّالة. ووجدت إحدى المراجعات القيّمة أنجزت في العام ٢٠١١، أن ضرائب الثروة قد لا تحقق إيرادات كبيرة، وقد تعمل بشكل غير عادل وغير فعال. تواجه هذه الضرائب العديد من المشاكل، لأن تقييم الثروة، وبالتالي مقدار الضريبة التي يجب تحصيلها، أمر صعب للغاية. وربما يلجأ

تعاين الحكومة الفرنسية من عجز مالي هائل يقدر بحوالي ١٦٠ مليار يورو (١٩٠ مليار دولار)، أو أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٥. مع شعور المستثمرين بالسندات السيادية الفرنسية بالقلق، يتوجّب على السياسيين إيجاد حلّ لسدّ هذه الفجوة. يعتقد الاقتصاديون ذات الميول اليسارية وعدد متزايد من الوسطيين، أن ضريبة الثروة تشكّل جزءاً من الحلّ. وقد اقترح غابرييل زوكمان Gabriel Zucman من كلية باريس للاقتصاد فرض ضريبة سنوية لا تقلّ عن ٢٪ على الثروات التي تزيد عن ١٠٠ مليون يورو.

كانت اثنتا عشرة دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تفرض ضرائب على الثروة في العام

تعود الاعتراضات الجوهرية على ضريبة الثروة إلى عوامل عدة مثل **الاستدامة** والفعالية والسذاجة. الاستدامة قد تكون ضرائب زوكرمان شائعة في الوقت الحالي، إلا أن استمرار تأييدها غير مضمون، فمثلاً تشير ورقة بحثية إلى أن التأييد لضرائب الثروة يمكن أن ينحسر، استناداً إلى عوامل من بينها الوضع الاقتصادي. وهكذا، قد تجد فرنسا نفسها أمام ضريبة ضارة اقتصادياً وعكسية سياسياً. الفعالية حتى لو ظلت ضريبة الثروة شائعة بعد تطبيقها، فهل ستحقق الأهداف التي يسعى إليها مؤيدوها، إذ من شبه المؤكد أن هذه الضريبة لن تجمع ما يكفي من المال للتعويض عن التخفيضات المطلوبة في مجالات أخرى. **السذاجة** يرجح العديد من مؤيدي زوكرمان أن فرض ضريبة بنسبة ٢٪ هو مجرد البداية.

لدى فرنسا خيارات أخرى إذا أرادت تصحيح المسار المالي. فمن شأن رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى الضرائب على الأراضي وغيرها من العقارات، أن يُدرّ أموالاً طائلة. كما أن ضريبة الكربون ستُحدث فرقاً. وفي مرحلة ما، سيتعين على البلاد رفع سنّ التقاعد المتدني بشكل مُبالغ فيه. لن يكون أيٌّ من هذا سهلاً. لكن تطبيق سياسة سيئة لتحقيق نتيجة جيدة على المدى القصير نادراً ما يكون نهجاً حكيمًا.

**المرجع: الطبعة الإلكترونية لمجلة The Economist، ٢ تشرين الأول ٢٠٢٥. Don't tax wealth Even the most sophisticated arguments in favor of doing so make no sense.**

الأغنياء للانتقال إلى الخارج تهرباً من دفع هذه الضريبة. وعليه، لا تؤمن الضريبة على الثروة الكثير من المال. حتى أنه برأي الجناح اليميني، قد تؤدي إلى دمار اقتصادي. وفي مراجعة واسعة النطاق أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجدت أسباباً محدودة لفرض ضرائب على صافي الثروة، بالإضافة إلى تلك المفروضة على أرباح رأس المال والميراث. وقد وجد السياسيون العديد من الطرق الأخرى لضمان دفع الأثرياء ضرائب كبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ترتفع معدلات الضرائب الفعلية حالياً من ٢٪ للخمس الأدنى من الدخل إلى ٤٥٪ لـ ٠,١٪ الأغنياء، وفقاً لدراسة حديثة، كما أن الأنظمة الضريبية في معظم الدول الغنية الأخرى تصاعديّة للغاية.

مع ذلك، لم يعد الحديث عن ضرائب الثروة على جدول الأعمال في فرنسا فحسب، بل تتم مناقشة إعادة فرضها بين الحين والآخر في بريطانيا وألمانيا. ويناقش الأستراليون إمكانية فرض ضرائب أعلى على أصحاب حسابات التقاعد الكبيرة. وفي الولايات المتحدة، كان الرئيس جو بايدن طرح فكرة فرض ضريبة على أرباح رأس المال غير المُحقّقة، والتي كانت ستُمثّل نوعاً من ضريبة الثروة.

يُدرّك الاقتصاديون المشاكل التي تواجهها هذه الضرائب، إلا أن عدداً متزايداً يدعم إعادة فرضها. ستضطر الحكومات قريباً لاتخاذ قرارات مؤلمة لسدّ عجز الموازنة لديها، ومن المرجح أن تشمل التدابير اللازمة تخفيضات في الخدمات الاجتماعية وزيادة في أنواع أخرى من الضرائب. قد تكون ضريبة زوكرمان، والتي يقول ٨٦٪ من الفرنسيين أنهم يؤيدونها، هي الطريقة الأمثل لتحقيق ذلك.





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان  
هاتف : +961/01 970500  
الموقع الإلكتروني : [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

